

Distr.  
GENERAL

S/1998/119  
11 February 1998

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ١٩٩٨ موجهة الى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم نسخة من البيان الصحفي الصادر عن اجتماع الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقد في الكويت يوم الأربعاء الموافق ١١ شباط/فبراير ١٩٩٨.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن  
المندوب الدائم

## مرفق

البيان الصحفي الصادر عن الدورة الاستثنائية  
التاسعة عشرة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون  
لدول الخليج العربية المعقودة في الكويت في  
١١ شباط/فبراير ١٩٩٨

عقد المجلس الوزاري في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة يوم الأربعاء الموافق ١١ شباط/فبراير ١٩٩٨ في مدينة الكويت برئاسة معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة الكويت وبحضور أصحاب السمو والمعالي:

معالي راشد بن عبد الله التميمي	وزير الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة
معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة	وزير الخارجية بدولة البحرين
صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل	وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية
معالي يوسف بن علوي بن عبد الله	الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عمان
معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني	وزير الخارجية بدولة قطر

وشارك في الاجتماع معالي الشيخ جميل ابراهيم الحجيلان، الأمين العام لمجلس التعاون.

إدراكا للظروف الخطيرة والأوضاع الدقيقة التي تشهدها المنطقة والناجمة عن الأزمة التي افتعلها النظام العراقي مع المفتشين الدوليين التابعين للجنة الخاصة المكلفة بتدمير أسلحة التدمير الشامل العراقية، وذلك برفضه التعاون مع المفتشين الدوليين وعدم تمكينهم من أداء مهامهم بوضع الشروط وخلق العراقيل مما يمثل خرقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، تدارس المجلس الوزاري تلك التطورات وما تنطوي عليه من مخاطر حقيقية تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وإذ يلاحظ المجلس الوزاري إجماع المجتمع الدولي وتمسكه بتنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا، فإنه يحمل النظام العراقي مسؤولية التسوية والمماطلة في تنفيذ تلك القرارات، مما يؤدي الى استمرار العقوبات المفروضة على العراق والتي يعاني من آثارها الشعب العراقي الشقيق وتتألم دول المجلس لهذه المعاناة وتحمل مسؤوليتها النظام العراقي وحده.

يؤكد المجلس الوزاري أن الأزمة الراهنة إنما هي من صنع النظام العراقي وحده نتيجة لعدم تعاونه مع المفتشين الدوليين وتحديه للإرادة الدولية مما يعرض العراق الى مخاطر جسيمة. ويعبّر المجلس عن قناعته التامة بأن نتائج هذه الأزمة تقع مسؤوليتها على عاتق النظام العراقي وحده.

كما يؤكد المجلس أنه لم يعد من المعقول أو المقبول أن يقوم النظام العراقي باتخاذ إجراءات من جانب واحد تؤزم الأوضاع وتهدد بعواقب وخيمة، ويقوم في الوقت نفسه بتحميل مسؤوليات ونتائج مثل هذه الإجراءات على الأمة العربية والمجتمع الدولي.

علما بأن المجلس لم يترك مسعى حميدا إلا وأيّدته ولا مبادرة سلمية إلا وآزرها. ولذلك، فإن النتائج الوخيمة لما قد يحدث يتحمل مسؤوليتها كاملة النظام العراقي وحده.

ويلاحظ المجلس بأنه رغم المساعي العديدة التي بذلتها عدة جهات عربية ودولية لإقناع العراق بالتراجع عن موقفه والسماح للمفتشين الدوليين بالقيام بمهامهم دون قيد أو شرط، ظل النظام العراقي يواصل تعنته غير عابئ بالنتائج الخطرة التي يمكن أن تنتج عن ذلك الموقف.

وإزاء هذه الأجواء المتوترة والتي تنذر بمخاطر محدقة فإن المجلس يعبر عن إيمانه بأن السبيل الوحيد لتجنيب الشعب العراقي المخاطر والمعاناة التي يتعرض لها هو تنفيذ النظام العراقي للقرارات التي أجمعت على وجوب تنفيذها الأسرة الدولية وقبلها العراق طبقا لبرنامج اللجنة الخاصة والتي لا يختلف أي طرف على حتمية تنفيذها.

وسعيا لتجنيب تعرض الشعب العراقي الشقيق للتداعيات الخطيرة لهذه الأزمة فإن المجلس يدعو النظام العراقي الى التجاوب مع المساعي المبذولة لتنفيذ كافة الالتزامات المطلوبة منه بإلغاء القيود التي فرضها على أعمال المفتشين الدوليين تمهيدا لتخفيف العقوبات ورفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق.

ويؤكد المجلس مجددا مواقفه الثابتة بضرورة الحفاظ على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

وقد قرر المجلس مواصلة الاتصالات بين الدول الأعضاء لمتابعة التطورات على أن تستمر هذه الدورة مفتوحة.

-----